الاعتصام لأجل المادة ١٤٠ عملة انعاش .. لكن لجنة هامدة

بقلم : ديركيش ديركي

لم يكن أمرا غريبا او "خارج نطاق التخيل" ان تكون ثمة دعوة من قبل كيانات كردية للاعتصام او الخروج بمظاهرات لأجل المادة ١٤٠ من الدستور ، لان انقضاء السنة الحالية (2007) تعني ان المدة القانونية لتطبيق المادة ١٤٠ قد انقضت دون أن نرى النور ودون ان تتحقق مآرب من أراد جعلها قنطرة لضم كركوك للإدارة الشمالية فلا تطبيع ، ولا إحصاء سكاني ولا استفتاء على هوية المدينة . ولان هذه الكيانات قطعت وعدا التخابيا أمام جماهير ها للتوسع .. والضم . رغم ان الجماهير الكردية (حالها حال بقية الشعب العراقي) مشغولون بالاحتياجات اليومية (غاز ، نفط، بنزين ، امان ..) ودمهم غير محروق للمادة ١٤٠ .ومن جانب اخر تلقت هذه الكيانات ضربة قاصمة بتوقف الجيش التركي في شمال العراق لابادة فصائل الـ p.k.k الإرهابية وقد حققت نجاحات ساحقة في ذلك ، واكد ذلك للقاصي والداني ان مشاريع التوسع ان هي الا فقاعات بالون كبيرة يمكن ان تتحطم وتنفجر بوخزة دبوس واحدة.. اما ما رافق الاعتصام فيكفي ان اروي لكم المشاهد التالية :بحدثني احد الأصدقاء في كركوك من انه باشر عمله المعتاد في متجره ، لكنه فوجئ برجال يرتدون زي الشرطة والحرس يطلبون منه اغلاق متجره اعتصاما للمادة ١٤٠ يقول محدثي : وعندما رفضت ذلك هددوني وأجبروا جميعا على غلق محلاتنا ، وبعد ان خلا الشارع وأغلقت جميع المحلات ، قاموا بتصوير الشارع بكاميرات الفيديو والشارع مهجور ، وعليها اللافتات المؤيدة للمادة ١٤٠ وأعلام (ملونة) . ومرحى يا (ديمقراطية) ..!

وذكرت مديرة مدرسة ابتدائية ان عناصر حزبية كردية طلبوا منها غلق المدرسة وإعلان الاعتصام ، فرفضت وقالت لهم وما شان التلاميذ الصغار بالمادة ١٤٠ حتى يحرموا من دروسهم ، ومنعتهم حتى من دخول المدرسة ، فاكتفوا بلصق بعض الشعارات الورقية على حائط المدرسة وانصرفوا ..

وبعيدا عن هذا الجو المسرحي نقول :ان عملية الاعتصام والمظاهرات لاجل المادة ١٤٠ كانت اخر ما في جعبة من يطمح للتوسع على حساب الحقوق المشروعة للقوميات الاخرى في كركوك ، وانه عندما قاربت سنة ٢٠٠٧ على الانتهاء دون تحقيق شيء يذكر ، جاء الاعتصام كعملية انعاش اخير لجثة هامدة فارقتها الحياة ، هي جثة المادة ١٤٠ ..

بقي ان أشير إلى الزيارة الأخيرة لوزيرة الخارجية الامريكية رايز والتي اكدت فور وصولها لكركوك والتقائها بقياديي كافة القوميات في مجلس محافظة كركوك ، أن كركوك يجب ان لاتكون محل نزاع قومي بل مدينة لكل العراقيين غير تابعة لهذا الإقليم وذاك ، ورغم وجاهة طرح الإدارة الأمريكية والتي وان جاءت متأخرة الا انها اسكتت اصوات التوسعيين واخرستهم ولامد لايعلمها الا الله ، لكن على شعبنا التركماني ان لايعول على وعود الإدارة الأمريكية ، لان الحقوق لاتستجدى بل تسترد .. والنفوس التي تغفل عن قضيتها العادلة لايمكن ان يرتفع لها لواء ، (ان الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)

برلمانيون في الدنيا .. حجاج للاخرة !!

حمزة مصطفى

اذا كانت لكل موسم قنبلته بحيث يقال قنبلة الموسم فان لموسم الحج في العراق مشكلته بحيث يقال مشكلة الموسم . وهذه المشكلة لم تعد تنحصر في اسلوب القرعة وتوزيع الحجاج محاصصات واخوانيات وامتيازات وتاخير سفر في المطارات وعند الحدود وما الى ذلك بل هي تكاد تنحصر فقط في عزم نصف نواب الشعب المنتخبين ديمقراطيا على تادية فريضة الحج سنويا . وحين اقول ان هذه هي المشكلة وليست سواها من المشاكل اللوجستية والتنظيمية فلان هذه المشاكل تضر شريحة واسعة من الناس هم الحجاج انفسهم . اي المواطنين الذين تعودوا على الصبر والانتظار وتحمل المشاق . ومع انه ينبغي توفير كل المستلزمات التي توفر راحة تامة للحجاج لاسيما ان عاليتهم من كبار السن فان مشكلة الموسم تهم كل ابناء الشعب العراقي . فالعراقيون تداعوا بالملايين ، زرفات ووحدانا ، الى صناديق الاقتراع لانتخاب السادة النواب مع ان قوائمهم مغلقة ، لايعرف منها سوى ارقامها وبعض الرموز السياسية والدينية منها . مع ذلك توجه الناس لانتخاب الطائفة والمذهب والعرق والرمز عسى ان يكون العرق والطائفة والمذهب والرمز هذه المرة ممن يلبون مطاليب هذه الملايين التواقة للحرية والعدالة والرفاهية . وحين فتحت صناديق الاقتراع ظهرت لي لعلن الاسماء التي كانت سرية للسادة النواب لكن بعد ان وصلوا جميعا الى المنطقة الخضراء وحواشيها ومقترباتها خوفا عليهم من الارهاب والارهابيين واخوانهم لي يوم لدين لتكفيريين والصداميين والزرقاويين والظواهريين . وما ان ادى السادة النواب اليمين القانونية وتم بفضل الله وهمة الغيارى من ابناء الوطن بكافة قومياته المتاخية عقد الجلسة التاريخية الاولى حتى توزع السادة النواب ليس على دوائرهم الانتخابية بل على دول الجوار ودول المنفى طبقا للقاعدة الذهبية ذاتها وهي المحاصصة ولاشيء غير المحاصصة ولاصوت يعلو على أصوات المحاصصة . وحين بدات الجلسات البرلمانية واذا باغلبها تتحول الى جلسات مفتوحة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني . واذا اكتمل النصاب القانوني بقدرة قادر فان الاخبار تاتينا بان مشادة حادة انفعلت بين النائب الفلاني والنائب العلاني وبسبب الجلسات المكتملة النصاب التي كثيرا مايغادر ها نصف الاعضاء بعد المشادة او الجلسات المفتوحة فان قوانين ومشاريع قوانين تتعطل وتتاخر .. وبالفعل فقد تاخرت قوانين او اجراءات وسياقات عمل وبدا التذمر في الشارع الى الحد الذي راح فيه المواطنون يتوعدون النواب الحاليين بعدم انتخابهم للدورة القادمة . ومع ان كل دورة برلمانية اربع سنين فان السادة النواب قرروا ان يكونوا انكى من ناخبيهم وذلك بمحاولة الحصول على امتيازات اكبر من دورة انتخابية واحدة لاغير . بل ان بعض النواب يتمنى لو تنتهي الدورة الحالية الان ، الان وليس غدا . او يحل البرلمان لان العضوية فيه صارت عبئا ثقيلا بالنسبة للبعض ممن رتب امور دبه من الزوجة الثانية التي يمكن ان (ينطلح بسببها) امام المجتمعات المخملية بدلا من صبحة وخيرية وفهيمة الى الصفقات والمكاسب التي كثيرا ماتظهر روائحها فيما بعد على شكل اتهامات وتقارير وتنابزات بالالقاب في الجلسات التي يمنع فيها التصوير وحضور اجهزة الاعلام . ومن بين ما فكر فيه العديد من السادة النواب واكثر من نصفهم من الاسلاميين هو الامان على تادية فريضة الحج طالما ان الحج اشهر معدودات ولاجدال في الحج وانه فريضة لمن استطاع اليه سبيلا وانهم يستطيعون اليه اكثر من سبيل واذا كان الناس يأتون من كل فج عميق وعلى كل ضامر فان حاجتنا النواب يذهبون الى الحج بطائرات حديثة . وطالما ان الحج فريضة مفتوحة فما المانع من ان يؤدي السيد النائب هذه الفريضة اربع مرات نكاية بالسيد المواطن الذي توعده بان لاينتخبه في الدورة القادمة ؟ وحين يحاجج احد النائب الحاج حول لماذا تكرار الذهاب الى البيت العتيق اربع مرات هي مدة الدورة الانتخابية فان جوابه غالبا مايكون جاهزا وهو انه يذهب الى بيت الله افضل من الذهاب الى البيت الابيض او بيوت الجيران كما يفعل نواب اخرون . ولان الفتاوى جاهزة والحمد لله فانه حتى (الواسطة) حلال طالما ان الزيارة هي لبيت الله لاداء مناسك الحج . اما الميزانية العامة للدولة المتوقفة على سفر النواب او قوانين النفط والغاز او لمساءلة والعدالة ومجالس المحافظات والمصالحة الوطنية فهي قضايا قابلة للتاجيل . فالمواطن خصوصا المواطن العراقي صبور ويحب قائده ورموزه لاسيما الحجاج منهم لانهم رموز بلا ذنوب دنيوية طالما انهم يذهبون سنويا ليس لغرض غسيل الاموال بل غسيل ذنوب العام الماضي وذلك برمي الشيطان بجمرات اضافية اما الميزانية العامة والمنهاج الاستثماري وقوانين النفط الغاز والمساءلة والعدالة وغيرها فهي امور دنيوية طالما ان الامان لايأخذ معه الى القبر سوى اعماله الصالحة ولايأخذ بالطبع نسخة من قانون الموازنة او اجتثاث البعث او النفط والغاز خشية ان يحصل مالاتحمد عقباه في الاخرة طالما ان نوابنا الكرام يريدون ان يكونوا انوابا للدنيا وحجاجا للاخرة .

بين يونس ونشأة وهمام ضاع لقب هذا العام

إبراهيم الإبراهيمي

في الحقيقة ماسلكته في هذه المقاله من كلمات منهمرة على السطور كالمطر وسيلا من الامواج لعاتية تهدد بكل خطر لكنني اتساءل يالترى الى متى يبقى العراقيون مظلومين في كل بقاع الارض ؟ الى متى يستحق بحقنا ويستهان بشعبنا ويسلب منا ما لنا في وضح النهار لا في عتمة الليل ؟ ففي حكم روؤسائنا الظالمين كنا مظلومون وفي الاحتلال الذي رقصناله في البداية نحن مظلومون وفي منظمة اوبك نحن مظلومون وفي منظمة الصحة العالمية ي لهجرة نحن مظلومون حتى في المواد التموينية المشمولة بالقطع المبرمج او لغير مبرمج مظلومون حتى في اخر العجائب ظلمنا في كرة القدم لعل العلة فينا وليس في القدر وربما ان الحياة هي التي تصنعنا دائما في معترك الصعاب لانها تعلم مافي مكنون قلوبنا من قوة مازالت باهتة لم تتوهج او ربما تعلم يقين العلم ان ليس للشدائد الا اهلها ونحن اهلها خليط من المركبات الحارقة ولحوامض النتريكية ومزيج من دموع الحزن الذي انتابني حين اعلن ان ياسر القحطاني هو (فحل) اسيا في كرة القدم ياترى أهي مجاملة مبررة حسب التقارب الديمغرافي بين ياسر وهمام هضموا من خلالها حق ابناء الرافدين من اللقب ، ظلموا العراق وظمئوه وكأن ليس العراق هو الذي دفن مئات الالاف من شبابه في التراب من اجل ان لاتسقط عروشهم في معركته ضد ايران.

كنت قبل النتائج متأكد بعض الشيء من ان ياسر سيذال اللقب ليس لانه لاعب جيد ولا اجحافا بحق يونس الذي اعتبره شخصيا افضل لاعب ليس فقط في دوري ابطال العرب بل حتى في العالم وهذا ماكلته مرتبته التي حصل عليها في استفتاء علمي حيث جاء في المرتبة التاسعة والعشرين وهو مالم يحصل لاي لاعب عربي من قبل .

وعودة لما سبق أني كنت اتوقع نيل ياسر للقب ولو ان المنافسة كانت على اشدها وتوقعت ذلك لان المنافسة كانت مع لاعب خليجي ؟ ولو ان منافسة يونس مع اي لاعب اخر كان او حتى مع ارزيلي لكنت توقعت نيل يونس للقب لكن مع لاعب خليجي صعبة جدا ان ننال كهذه القاب تهدى من رؤسائها الخليجيين لذين احتكروا رئاسة الاتحاد ونيابته فرئيس الاتحاد ابن همام احس ان العام لفتات ان السعوديه قد (زعلت عليه) حين اهدى اللقب الى خلفان لانه من عائلة همام فقط لاغير ولان خلفان كان ينافس حمد المنتشري من السعودية فهذا اغضب السعوديين كثيرا وربما هذا الامر ادى الى اغلاق باب الاموال المتدفقة من السعودية للاتحاد الاسيوي وقد اصابهم الفقر بل حتى اجهزة الاتحاد اصبحت قديمة بحيث اخطأ في حساب نقاط مباراة واحدة لنشاة اكرم في دوري ابطال اسيا وحسبها لياسر الكاسر وهذا ماكنته قناة الجزيرة الرياضية طبعا ان كل ماذكرته انفا لايستهين بقدرات اللاعب السعودي ياسر القحطاني لكن التاريخ كان قد اخطا في التقدير ات ووضعه مع نشاة ويونس واخيرا اقول لنشاة ويونس بكفيهما حب الجماهير والجوائز العالمية التي حصلا عليها كل يوم وهما ساترين بعون الله الى الافضل.

بالرغم مما جرى وسيجري فالمادة ١٤٠ في حكم المنتهي

علي توركمن اوغلو

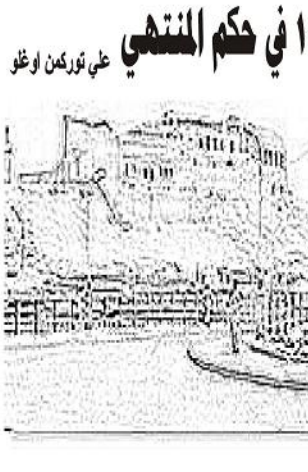

لاشك فيه ان العلاقات الحقيقية والشفافة تبنى على الثقة المتبادلة ، وهذا المبدأ الاخلاقي كما هو نافذ في لتعامل بين افراد الاسرة الواحدة هو نافذ أيضا بين اعضاء القيادات السياسية والكتل السياسية ، ولقد سبق وان اكدنا على بعض النقاط الجوهرية ذات صلة بهذ المبدأ ، وسأتطرق في هذه المقالة الى مثال حي لعدم شفافية التعامل بين الرئيس والمرؤوس ، وبين الحاكم والرعية.

اذ لايحتوي دستور اية دولة في عالمنا المعاصر تحديد لتطبيق مادة ما وبفترة زمنية محدودة ، بل ولاتوجد فيها فقرة مؤقتة يجب تنفيذها لغرض معين اصلا . الا ان هذه الظاهرة العجيبة حصلت في الدستور العراقي الدائم ، هذا الدستور الذي اعد وصفته طباخون امريكان وتولت الاحزاب الكردية ومن تجحفل معها من الاحزاب الشيعية تنفيذها في عجل بالمنطقة الخضراء . فسر عان ما دارت الايام ، وسطعت حقيقة لايمكن نكرانها ولا حتى اخفائها ، وهذه الحقيقة الساطعة هي : أن هذه المادة (١٤٠) لايمكن تطبيقها (قانونا) الا بعد استكمال مراحلها الثلاثة وهي تطبيع الاوضاع ، ثم اجراء الاحصاء ، ثم اجراء الاستفتاء .

لقد قلنا مرارا وتكرارا ان هذه المراحل لكي تستكمل سوف تأخذ من عمر العراقيين لعشرات من السنين (وخصيصا المرحلة الاولى منها والتي تختص بها المحاكم الخاصة بنزاعات لملكية ، وأهل القانون هم ادرى بتعقيدات هذه الدعاوى قبل غيرهم) ، غير ان من كتب هذا الدستور بهذه لصيغة واسئل الفقرة (٥٨) من قانون ادارة الدولة وقحمها قحما فيها لم يعر اذانا صاغية لكل من اعترض ولكل من تحدث بلغة العقل والواقع . لاننا كلنا نعلم ان الاخوة الاكراد تعودوا على ضرب كل القوانين عرض الحائط ، وامنوا بشيء واحد فقط وهو : ان استبق الامور وافعل مايحلو لي واضع للجميع امام الامر الواقع ، فاما ان يقبل الجميع بما اريد (بما يريده الاخوة الاكراد) أو انفصل عن العراق ، أو ، أو ، أو الى اخره من التهديدات مستفيدين من التذليع الامريكي الذي لاأمان له ، والذي لن يعرف متى ينتهي فجأة ليضع لياسين الاكراد والشعب الكردي العزيز في ازمة خانقة لاتقل في خطورتها عن ازمات ١٩٧٤ وغيرها .

ان الدستور العراقي الذي طبخ في حينه وبعجالة متعمدة اوقع نفسه في ورطة قانونية واضحة لم يتنبه اليها الكثيرون وهي الزام نفسه (اي الدستور) بضرورة اكمال تطبيق هذه المادة بحذافيرها نهاية عام ٢٠٠٧ وها هي نهاية ٢٠٠٧ قد اطل ولاخير يذكر عن تطبيق اية مرحلة منها . فالمحاكم المعنية بأنهاء معاملات النزاعات الملكية لم تتمكن البت في قضية واحدة من القضايا الكثيرة المعروضة امامها ، حيث تعود اكثر ٩٠% معاملة منها الى افراد من الشعب التركماني ، كذلك سأطرح على تركمانية كركوك ، لذلك تعتبر هذه المادة (١٤٠) في حكم المنتهي ولا حاجة للتمديد او التأجيل ، والتحجج بما لايتناسب من القوانين المرعية في هذا المجال ، وهذا هو القول الاخير قانونا وسياسة